

وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزاري رقم ١٨ لسنة ٢٠١٨ «بالتفوضى»

باعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية

للعام المالي ٢٠١٦

رئيس القطاع المفوض في بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته

بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة في تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٣١٥ لسنة ٢٠١٦ بشأن التفوضى في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٤ لسنة ٢٠١٠ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة

ال الصادر في ٢٠١٠/٢/٢١؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية جلسة ٢٠١٧/٤/٩

باعتماد الحساب الختامي للغرفة عن العام المالي ٢٠١٦؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٨/٣/١٢؛

قرار:

مادّة ١ - اعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية عن العام المالي ٢٠١٦ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٣٦٦٣٨٦٧,٥٤ ج (فقط ثلاثة ملايين وستمائة وثلاثة وستون ألفاً وثمانائة وسبعة وستون جنيهاً وأربعة وخمسون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٢٥٢٤٢٨٢,٧٤ ج (فقط مليونان وخمسمائة وأربعة وعشرون ألفاً ومائتان واثنان وثمانون جنيهاً وأربعة وسبعين قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١١٣٩٥٨٤,٨٠ ج (فقط مليون ومائة وتسعة وثلاثون ألفاً وخمسمائة وأربعة وثمانون جنيهاً وثمانون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠١٦/١٢/٣١ مبلغ ٩٣٥٤٢٦٣,٢٢ ج (فقط تسعة ملايين وثلاثمائة وأربعة وخمسون ألفاً ومائتان وثلاثة وستون جنيهاً واثنان وعشرون قرشاً لا غير).

مادّة ٢ - ينشر هذا القرار بالوّقائع المصرية.

تحريراً في ٢٠١٨/٣/١٢

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد